

خطاب التكفير يتنامى في البرلمان التونسي دون حسيب

منظمات وجمعيات تونسية تدعو الرئيس قيس سعيد إلى التدخل



كلما زادت عزلتهم يلجئون إلى العنف

عدد من الأحزاب السياسية حينها مسؤولية الاغتيالات السياسية بسبب تساهلها مع التكفيريين. ويجرم الفصل السادس من الدستور التونسي التكفير والتحرّض على العنف وينص على أن "الدولة راعية للدين، كافلة حرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، حامية للمقدسات، ضامنة لحياة المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي، ويحجر التكفير والتحرّض على العنف".

بها، مشيراً إلى أن نتيجة الاستهانة بمثل هذه الخطابات كانت اغتيال كل من رئيس حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد شكري بلعيد ورئيس حزب التيار الشعبي محمد البراهمي في 2013. ويتبيّض الإرهاب داخل مجلس الشعب، يخشى السياسيون كما التونسيون من انزلاق البلاد نحو موجة عنف جديدة شبيهة لما عرفته البلاد زمن حكم حركة النهضة الإسلامية في 2013، التي حملها

السياسي" بعد أن تم في السابق الاعتداء على كتلتها في البرلمان، دون أن تحرك رئاسة البرلمان ساكتاً. وكانت الجلسة العامة بالبرلمان المخصصة لمناقشة تنقيحات القانون الانتخابي، قد شهدت تبادل اتهامات وجدلاً حاداً بين نواب كتلة الدستوري الحر ونواب كتلة ائتلاف الكرامة، بسبب ما اعتبرته موسى "تكفيراً" و"تحرّضاً على الاغتيال"، بعد أن قال نائب ائتلاف الكرامة نضال السعودي "لقد تعودنا على هذا الكلام من أعداء الإسلام"، وقال زميله في الكتلة ذاتها محمد العفاس "لا نستحي من التكفير كحكم شرعي ورد في الإسلام".

وقال مجدي بوزينة، النائب عن حزب الدستوري الحر إن "دعوات التكفير وجدت صدى لدى أنصار ائتلاف الكرامة الذين اعتدوا على مقار للحزب وكتابة عبارة عدو الإسلام على جدرانها".

وفي وقت سابق وصل الخطاب التحريضي إلى استقدام مجموعات إلى البرلمان، تعرف بقرّبها من ائتلاف الكرامة، حاولت الاعتداء على عبير موسى وأعضاء كتلتها في بهو البرلمان، حيث تمّ منعها من ذلك في اللحظة الأخيرة.

واستغربت أوساط سياسية حينها من كيفية وصول "مجموعات إجرامية" إلى بهو مجلس النواب رغم وجود حراسة أمنية، مطالبين برئاسة المجلس بفتح تحقيق في الغرض، لكن إلى اليوم لم يتم الإعلان عن نتائج التحقيق كما لم تتم متابعة هامة الأطراف قضائياً. وقال رئيس كتلة الإصلاح بالبرلمان التونسي حسونة الناصفي، إن الخطاب الذي سمعه (في إشارة إلى نعت بعض النواب بأعداء الإسلام) يرتقي إلى مرتبة الجريمة. وحذر الناصفي من تبعات هذا الخطاب والرسائل التي يبعث

عام مناوئ للحزب الدستوري الحر وإعطاء الانطباع بأن رئيسه تستهدف كل الاطراف السياسية الممثلة في البرلمان بمن فيهم شركاءها في الفكر لا الإسلاميين بمفردهم. والأسبوع الماضي، نشبت مناوشة حادة داخل البرلمان بين رئيس ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف ورئيسة الكتلة البرلمانية للحزب الدستوري الحر عبير موسى، بعد أن انتقد مخلوف قرار جامعة القيروان (وسط) رفض مطلب ترسيم الناطق الرسمي السابق باسم تنظيم أنصار الشريعة المحضور سيف الدين الرايس في مرحلة الدكتوراه. واعتبر مخلوف هذا القرار تمييزاً

ويدخل في باب حرمان مواطن تونسي من مواصلة تعليمه وهو ما يتعارض مع ما جاء في دستور 2014، فيما قالت عبير موسى إن سيف الدين الرايس "إرهابي" ومتورط في عمليات إرهابية أودت بحياة عدد من الأمنيين وساندت قرار الجامعة برفض ترسيمه.

وشغل الرايس منصب الناطق الرسمي باسم تنظيم أنصار الشريعة المحظور سنة 2013 وظهر مراراً إلى جانب قائد التنظيم سيف الله بن حسين المكنى بـ"أبي عياض" زمن حكم الترويك.

وكان النائب عن ائتلاف الكرامة محمد العفاس قد أثار جدلاً في تونس بعد كلمة في البرلمان قال فيها إنه "لا يجب الخل من التكفير لأنه حكم شرعي" وذلك في معرض رده على مناوشة بين نواب كتلته ونواب الحزب الدستوري الحر.

وحملت رئيسة الحزب الحكومة التونسية ومؤسساتها "مسؤولية سلامتها الجسدية وسلامة بقية نواب كتلتها ومناضلي حزبها"، وذلك على خلفية التهديدات والتصنيفات التي صدرت عن نواب ائتلاف الكرامة، مؤكدة أنه تم المرور إلى "درجة أخرى من العنف

تفاقم مخاوف التونسيين من عودة البلاد إلى مربع الاستقطاب العنفي الذي عرفته خلال فترة حكم حركة النهضة في 2013 وما صاحبها من اغتيالات وفوضى، بعد أن تحول البرلمان التونسي إلى منصة للتحرّض وتبييض الإرهاب، ما جعل مراقبين يحذرون من الاستهانة بتداعياتهما.

وتونس - تتخوف منظمات وجمعيات تونسية من تنامي خطاب التكفير وتبييض الإرهاب داخل البرلمان التونسي دون رقيب ولا حسيب، بعد أن اتخذت الخلافات داخل المؤسسة التشريعية منحى خطيراً وصل إلى التحريض على تصفية الخصوم السياسيين. ويثير عدم اتخاذ رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي لأي خطوات أو قرارات من شأنها إيقاف هذه الأجواء المشحونة، استغراب عدد من المراقبين الذين ذهبوا إلى القول بأن "الأطراف التكفيرية والتحرّضية محمية من رئاسة المجلس" التي لم تحرك ساكناً سوى الاكتفاء ببيان تنديد كلما طلب منها التدخل.



ويرى متابعون للشأن التونسي أن ائتلاف الكرامة يقود "حرباً بالكلمة" عن حركة النهضة في خصوصتها مع الحزب الدستوري الحر المنتقد الأبرز لسياستها وأجنداتها الحكومية والبرلمانية. وتذهب أطراف أخرى إلى حد اتهام الحركة الإسلامية بتجنيد نواب وقيادات تاريخية محسوبة على حزب التجمع المحلل الذي تنحدر منه عبير موسى لمهاجمتها وتأييل الرأي العام ضدها.

ويؤكد هؤلاء أن النهضة تسعى من خلال هذه الأجنداث إلى خلق شعور

صالح الدباشي شقيق «العمو» في قبضة الجيش الليبي

وفي 13 أبريل الجاري عاد "العمو" إلى صبراتة مجدداً والذي يعتبر من أبرز المطلوبين من طرف مجلس الأمن الدولي بتهمة تهريب البشر والاتجار بهم، كما يعتبر مسؤولاً عن مقتل الآلاف من المهاجرين غرقاً في عرض البحر طيلة الفترة ما بين 2012 و2017.

وبينما كان يتسلم مساعدات من الحكومة ومن إيطاليا حينها، كان يعيد بيع وتهريب المهاجرين لمهربين آخرين مقابل المال.

وذكرت صحيفة الغارديان البريطانية أن إيطاليا قدمت مبالغ كبيرة لأحمد الدباشي حتى يوقف عمليات تهريب البشر، وبالتالي تخفيف العبء عن قواتها البحرية.



وأشار إلى أن صالح يعاني من جروح بالغة بعد إصابته داخل مدرعة تركية من طراز "كيربي"، مؤكداً أن تركيا وسعت أنشطتها الإجرامية في ليبيا لتشمل دعم كبار المجرمين في المنطقة الغربية وتجارة البشر وهو ما يعتبر تهديداً مباشراً ليس لمصالح الشعب الليبي فحسب، بل لكل دول المنطقة وحوض المتوسط.

والتخوف أهالي صبراتة كما الدول الأوروبية من عودة تجارة البشر في سواحل المدينة، بعد أن عاد زعماء المافيات إلى الواجهة عقب انسحاب الجيش الليبي منها وتقديم مليشيات حكومة الوفاق الأسبوع الماضي.

وعادت ما كانت تسمى بـ"كتائب ثوار صبراتة والشهيد أنس الدباشي 48 مشاة" بكامل أفرادها إلى المدينة مجدداً لأول مرة منذ شهر أكتوبر 2017 بعد طردها من المدينة. ووفق ما أكدته تقرير للأمم المتحدة، تعدّ مليشيا "الشهيد أنس الدباشي" التي يقودها أحمد الدباشي، إحدى أهم التنظيمات المسلحة التي تسيطر على مجال تجارة البشر في صبراتة.

طرابلس - أعلن الناطق باسم الجيش الليبي أحمد المسماري، الأحد، القبض على صالح الدباشي أحد كبار قادة مافيا تهريب البشر في ليبيا، وهو شقيق المهرب المطلوب دولياً أحمد الدباشي الملقب بـ"العمو".

وقال المسماري في إيجاز صحفي إن صالح الدباشي تم أسره مع عدد من المرتزقة السوريين والمطلوبين الليبيين المدعومين من تركيا، بينهم ابن عمه المدعو أحمد التابع لمليشيات حكومة الوفاق التي يقودها أسامة الجويلي.

وأضاف الناطق باسم الجيش الليبي أن صالح الدباشي كان المسؤول الأول عن مركز إيواء صبراتة الذي شهد انتهاكات يمكن تصنيفها بجرائم ضد الإنسانية بحق المهاجرين من عبودية وتهريب طيلة الفترة ما بين 2012 و2017.

وأشار إلى أن صالح يعاني من جروح بالغة بعد إصابته داخل مدرعة تركية من طراز "كيربي"، مؤكداً أن تركيا وسعت أنشطتها الإجرامية في ليبيا لتشمل دعم كبار المجرمين في المنطقة الغربية وتجارة البشر وهو ما يعتبر تهديداً مباشراً ليس لمصالح الشعب الليبي فحسب، بل لكل دول المنطقة وحوض المتوسط.

والتخوف أهالي صبراتة كما الدول الأوروبية من عودة تجارة البشر في سواحل المدينة، بعد أن عاد زعماء المافيات إلى الواجهة عقب انسحاب الجيش الليبي منها وتقديم مليشيات حكومة الوفاق الأسبوع الماضي. وعادت ما كانت تسمى بـ"كتائب ثوار صبراتة والشهيد أنس الدباشي 48 مشاة" بكامل أفرادها إلى المدينة مجدداً لأول مرة منذ شهر أكتوبر 2017 بعد طردها من المدينة. ووفق ما أكدته تقرير للأمم المتحدة، تعدّ مليشيا "الشهيد أنس الدباشي" التي يقودها أحمد الدباشي، إحدى أهم التنظيمات المسلحة التي تسيطر على مجال تجارة البشر في صبراتة.

بروكسل قلقة إزاء الأخطار المرتتبة عن نشوء بؤرة لتفشي الفايروس في مخيمات تندوف

بؤرة واسعة النطاق لتفشي الفايروس في هذه المنطقة.

وقال الخامي بهيئة المحامين في باريس المتخصص في قضايا المخاطر هوبرت سيلان، "تعلم ما الذي تشكله منطقة تندوف على المستوى الصحي في ظرف عادي، فالبلوس بجوار الجربة، وقانون الأقوى يتجسد كل يوم، والمساعدات الإنسانية تتقاسمها قلة قليلة. وكنتيجة منطقية، ليس من الممكن تقديم أي إجابة على التحديات التي يطرحها الوباء". وأضاف سيلان أن "خلع الجزائر لمسؤوليتها عن هذا الجزء من ترابها يرتبط بخدعة (دولة صحراوية) تسعى إلى الحفاظ عليها، لكن الأمر لم يعد يتعلق بحقوق الإنسان وحسب بل بصحة الإنسان على المستوى العالمي".

وتابع "منطقة تندوف يسكنها الفقراء ليست وحدها الموجودة على المحك، لكنها تشكل قنبلة موقوتة بالنسبة إلى المنطقة بأسرها".

وأشار إلى أن الهلع الذي ظهر في المخيمات "يفسر ماهية الخطر أكثر من الأرقام، وإذا كنا هنا، فلنك راجع ببساطة إلى أنه ليس بوسعنا أن نأمل في بلورة منظومة صحية منتقاة عن سلطات مافقية لا مصداقية لها".

ويهدد إغلاق الجزائر لحودها بوجه سكان المخيمات بتفاقم الأزمة الصحية والاجتماعية داخلها.

وقال سفير المغرب بجنوب أفريقيا يوسف العمراني إن "مسؤولية الجزائر عن الوضع الإنساني المتردي في مخيمات تندوف واضحة وثابتة".

الجزائر ترفض مبادرة مغربية لإغاثة مخيمات تندوف

مورروها السلطات الجزائرية. وراسل المحتجزون بمخيمات تندوف الرئاسة الجزائرية بشأن الظروف المعيشية المزرية التي يعيشونها بسبب إجراءات عزلهم، إلا أن رسالتهم لم تلق رداً. ورفضت السلطات الجزائرية مبادرة مغربية تقضي بتزويد مخيمات تندوف بشكل عاجل بـ800 طن من المواد الغذائية عبر موريتانيا من أجل مساعدتها على تجاوز الأزمة.

ويرى مراقبون أن المواقف السياسية الجزائرية تقوض أي محاولات لتقديم مساعدات لسكان المخيمات في هذا الظرف الدقيق، فيما أكدت مصادر أن الرباط مستعدة لتقديم دعم إنساني سواء من دواء الكلوروكين المعتمد في علاج كورونا أو وسائل التنظيف والكمامات التي تنتجها المصانع المغربية. ويعتقد متابعون ملف نزاع الصحراء، أن تخلي الجزائر عن دعم المخيمات في هذا الظرف

الجزائري عن دعم المخيمات في هذا الظرف



أوضاع إنسانية متردية عمقها كورونا

محمد ماموني العلوي

الرباط - حذر منتدى دعم مؤيدي الحكم الذاتي في مخيمات تندوف من تفاقم معاناة الصحراويين المحتجزين بالمخيمات إلى درجة خطيرة وغير مسبوقة في ظل انتشار وباء كورونا، بعد أن رفضت الجزائر مبادرة مغربية إنسانية لإغاثة السكان.

وتدهورت الأوضاع الإنسانية والصحية بالمخيمات بشكل لافت جراء الوباء، في وقت تخلت فيه قيادة بوليساريو عن السكان ولم تتفاعل مع احتياجاتها الضرورية.

وخلق قرار الجزائر إغلاق جميع المعابر المؤدية إلى مخيمات تندوف موجة من غلاء الأسعار وشح المواد الغذائية، إذ أن المخيمات تعتمد على المساعدات الإنسانية الأممية والأوروبية التي تراقب